



PROVISIONAL

A/PV.2427

4 December 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الأربعمئة والسابعة والعشرين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد ثورن
المترجم : السيد ادريس
(نائب الرئيس) (تونس)
(لكسمبرغ)

— مواصلة نظر الحالة في الشرق الأوسط : مشروع قرار A/L.783 [١٢٤]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى "رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات" :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ١١ / ٥مواصلة نظر البند ١٢٤ من جدول الأعمالالحالة في الشرق الاوسط (A/L.783)

السيد بنيت (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانجليزية) : ان الجمعية العامة في مناقشتها هذه تركز اهتمامنا على احدى المشكلات الصعبة والدقيقة التي نواجهها كمجتمع دولي ، وهي الموقف في الشرق الاوسط . لقد ناقشنا بعض نواحي هذه القضية بالفعل في عدة مناسبات خلال الدورة الحالية ، كما أن مجلس الامن ولجان الجمعية العامة تبحث في هذه اللحظة قضايا الشرق الاوسط . ولذا فلست في حاجة الى التركيز على خطورة الموقف في الشرق الاوسط ، أو على أهميته بالنسبة لنا جميعا . فالقضية لازالت تثقل علينا .

كما أنني لست في حاجة الى شرح سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط . فمنذ أن تم توقيع الاتفاق الجديد بين مصر واسرائيل في ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، فقد تم تفسير سياسة الولايات المتحدة ، في عدة مناسبات ، من جانب السيد كيسنجر وزير الخارجية ، وخاصة في بيانه الاخير أمام الجمعية العامة في ٢٢ أيلول / سبتمبر . فقد شرح هذا الموقف ، وذكر الخطوات التي تستعد الولايات المتحدة للقيام بها بعد ذلك . قد يكون من المهم ان نعيد تأكيد هذا الموقف ، لكي نظهر تصميم الولايات المتحدة مرة أخرى على السير قدما نحو التوصل الى تسوية سلمية .

بعد حرب تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٣ ، كان الاستنتاج الذي خرجنا به ، ان مواجهة جميع القضايا التي تتعلق بكافة الاطراف المعنية كانت أمرا غير مفيد ، حتى يمكن تحقيق قدر أدنى من الثقة . واعتقدت الولايات المتحدة انه يتعين علينا ان نسير خطوة خطوة مع الاطراف ، التي هي على استعداد للتفاوض ، بشأن القضايا التي أتاحت بعض المجال للمناورة .

لقد كنا نعتقد انه بعد الدخول في هذه العملية ، فان الأطراف سوف تؤمن بضرورة نجاحها ، وان الدفعة سوف توجد ، مما يحقق فوائد واتفاقات يتم احترامها . وكنا نعتبر أيضا ، أن منهج الخطوة خطوة ، سوف يؤدي في النهاية الى اجراءات ، تؤدي الى تسوية شاملة . كان ذلك هدفنا منذ البداية ، ولا يزال هو هدفنا في الوقت الحالي .

منذ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، كان هناك مزيد من التقدم نحو السلام أكثر من أى وقت ، منذ بداية النزاع العربي الاسرائيلي . وقد لعبت الأمم المتحدة دورا هاما في تحقيق امكانية هذا التقدم ، لكي تضمن أن المكاسب لن تضيع هباء . ان قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) دعا الى عملية التفاوض فضلا عن مؤتمر جنيف الأول ، كما أن الاتفاق الخاص بفصل القوات ، وانشاء مناطق عازلة لتدعيم وقف اطلاق النار ، ثم التفاوض بشأنه بين مصر واسرائيل في كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ ، وبين سوريا واسرائيل في آيار / مايو ١٩٧٤ . كما أن اتفاقا آخر ، لم ينتج عن الحرب ، ولكنه يمثل خطوة نحو السلام ، قد وقع في أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ بين مصر واسرائيل . لقد قلنا ، وسوف نقول مرة أخرى ، ان هذه لا تمثل سوى خطوات في عملية متصلة ، وقد أحرزنا تقدما ملحوظا ، ولكن المهمة لم تنته بعد ، ونحن نصر على أن نسير في هذا الموقف بعزم .

والسؤال المطروح أمامنا الآن ، هو كيفية السير من هنا والى أين ؟ ان الولايات المتحدة على اقتناع ، بأن الاجابة عن هذا السؤال يمكن أن نجد لها ؛ فقد أوضح الرئيس فورد ، ان الولايات المتحدة سوف تساعد الاطراف ، بأية وسيلة ممكنة - بناء على رغبة هذه الأطراف - وذلك للتوصل الى تسوية يتم التفاوض بشأنها ، بناء على الأسس التي حددتها قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢٤ (١٩٦٧) ، و ٣٣٨ (١٩٧٣) . واننا على ثقة من ضرورة معالجة كافة القضايا ، إذ أنه لن يكون هناك سلم دائم ، الا اذا عالجتا النقاط التي تهم الأطراف ، فيما يتعلق بسلامتها الإقليمية ، واستقلالها السياسي ، وحققها في البقاء في سلم ، والا اذا أخذنا في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية بما في ذلك مصالح الفلسطينيين .

ولا نزال على استعداد للمساعدة لمزيد من التفاوض بين سوريا واسرائيل . ونحن على استعداد للتشاور ، والمناقشة بشأن امكانية اعادة عقد مؤتمر جنيف . ونحن على استعداد ، وراغبون

في دراسة أية اجراءات تؤدي الى النهوض بقضية السلم ، بما في ذلك مؤتمر تمهيدى يجمع الأطراف الأصليين في مؤتمر جنيف ، لدراسة الاجراءات ، وعملية الاشتراك ، والمسائل الأخرى الخاصة باعادة عقد مؤتمر جنيف . هذه هي سياسة الولايات المتحدة ، التي سوف ننفذها بحماس . ان مشروع القرار المطروح على البحث حاليا ، لا يساعد ، في رأى وفد بلادى في هذه العملية ، للمتقدم نحو السلم الذى ندعمه ، ونرغب في تحقيقه ، وسوف نصوت ضد مشروع هذا القرار ، ان أنه يدين أحد الأطراف في النزاع العربى الاسرائيلى ، ويبتعد عن الاطار المقبول للتفاوض ، الذى اقامه قرارا مجلس الامن رقما ٢٤٢ (١٩٦٧) ، و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، ويجعل من الصعوبة التوصل الى اتفاق بين هذه الأطراف ، ويطلب من مجلس الأمن تنفيذ قرارات بشأن أمور لا يمكن أن تحل إلا عن طريق التفاوض . هذه هي المهمة المطلقة على عاتقنا ، لكي نبدأ عملية التفاوض الجدى بين الأطراف ، حتى يمكن احراز تقدم جدى . ان مشروعات القرارات ، مثل مشروع القرار المعروض علينا ، لا يمكن إلا أن تسيء الى الموقف .

كما أنها تضاف الى سلسلة القرارات ، التي اتخذت من طرف واحد ، والتي تضر على نحو خطير بالأطراف ، وبهذه المؤسسة . وسوف يسير مشروع هذا القرار بنا خطوة أخرى لتدمير الثقة في الجمعية العامة ، فيما يتعلق بقيامها بعملها ، في العالم أجمع . ان مشروعات القرارات التي لا تتسم بالمسؤولية ، لا تأخذ في الحسبان ، الاهتمامات المشروعة لأحد الاطراف ، وتؤدي بنا الى ميدان يبتعد كثيرا عن ميدان الواقع ، حيث يمكن التوصل الى تسوية . علينا ان نبتعد عن البلاغة الفارفة ، والقرارات التي لا معنى لها، وان نلزم انفسنا بعملية التفاوض ذاتها ، تلك العملية التي تشكل أفضل أمل ، للتوصل الى ذلك الهدف ، الذى يعهد جوهريا لكافة شعوب الشرق الاوسط ، ولشعوب العالم أجمع .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية) : ان الموقف

في الشرق الاوسط ، ما يزال يهدد السلم والامن الدوليين ، ولهذا السبب ، فان وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، يرحب بحقيقة ان جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ، يتضمن بندا بعنوان " الحالة في الشرق الاوسط " ، وهذا البند يناقش في الجلسات العامة . ان السبب في الاحتديد المستمر بقيام النزاعات المسلحة ، والتوتر والمواقف المرتبطة بالصراع في

هذه المنطقة ، يرجع الى استمرار عدوان اسرائيل ورفضها المتعمد ان تترك الاراضي العربية ، التي احتلتها في ١٩٦٧ ، وان تعترف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي في فلسطين بما في ذلك حقه في انشاء دولته الخاصة به .

ان الجمعية العامة ، ومجلس الامن ، كانت لديهما الفرصة أكثر من مرة ، للتعامل مع الموقف الخطير الناجم عن السياسة ، التي تتبعها الدوائر الاسرائيلية ، والتي تركز على المفهوم الصهيوني للتوسع . وان العديد من القرارات التي تمت الموافقة عليها ، كانت تستهدف تخفيف التوتر في الشرق الاوسط ، واثاحة الفرصة للتوصل الى تسوية سياسية لهذا النزاع . ولكن لسوء الحظ فان تلك القرارات ، وعلى سبيل المثال قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) ، قد تجاهلتها اسرائيل تماما ، وهذا لا يمكن النظر اليه ، الا على انه مظهر لاستمرار اسرائيل في رفض الاسهام في التوصل الى تسوية سياسية حقيقية طويلة المدى لهذا النزاع .

(السيد فلورين ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية)

ان اسرائيل تتجاهل ايضا قرارات الجمعية العامة مثل القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) والقرار ٣٣٧٥ (د - ٣٠) ، وهما يشكلان اسهاما بناءً في تسوية النزاع . ان الدوائر الحاكمة في اسرائيل كما هو معروف بجلاء تام ، لاتزال تسعى لوضع برنامج كامل ، هدفه تكريس توسعها واحتلالها للاراضي الاجنبية ، والدليل على ذلك ، الانباء الاخيرة التي تلقيناها فيما يتعلق بنية اسرائيل في اقامة مستوطنات في مرتفعات الجولان . ولدينا الدليل على ذلك ايضا ، في الغارة الجوية الاسرائيلية التي قامت بها اسرائيل على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، وعلى القرى اللبنانية يوم ٢ كانون الاول / ديسمبر . ان الطائرات الاسرائيلية قد قصفت دون تمييز المدارس والمسكن الآهله بالسكان ، والقرى الآمنة ، وتسببت في موت الاطفال والنساء . واني احرص من فوق هذه المنصة ، على ان ادين بصورة قاطعة ، هذه الاعمال العدوانية الجديدة الصارخة ، التي ترتكبها اسرائيل ضد دولة مجاورة صاحبة سيادة ، وكذا المذابح البشعة التي يتعرض لها الآمنون من السكان والتي تقترفها اسرائيل .

ان سفير الجمهورية الديمقراطية الالمانية في لبنان ، قد التقى بزعيم منظمة التحرير الفلسطينية ، ياسر عرفات ، وعبر له عن مشاعر التضامن العميق لحكومة وشعب الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ولا سيما على اثر الهجمات البربرية التي ارتكبت ، سواءً ضد الشعب الفلسطيني ، او ضد السكان المدنيين اللبنانيين . ولقد اوضح له ان اعمال الارهاب هذه ، تتنافى تنافيا صارخا مع القرارات التي اتخذت في الآونة الاخيرة من قبل الامم المتحدة ، وخصوصا القرار الصادر عن مجلس الامن ، الرامي الى تسوية مشكلة الشرق الاوسط بالوسائل السياسية التي تضمن احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وقد شكر ياسر عرفات سفير الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، لهذا التضامن من قبل بلادنا مع القضية الفلسطينية .

بكل انصاف وعدالة ، يحق لنا ان نتساءل عما اذا كانت دولة ، تنتهك بصورة منظّمة المبادئ الاساسية للقانون الدولي وتزدرى حقوق الانسان ولا تطبق قرارات الامم المتحدة ، ففي نيتها فعلا ان تعد من بين اسرة المجتمع الدولي ؟ ان هذا الموقف غير المسؤول من قبل الدوائر الحاكمة في اسرائيل ، يشجعه التأييد السياسي والعسكري والاقتصادي ، من قبل كثير من الدول الاخرى ، مما يمكن القدرة العسكرية الاسرائيلية من الازدياد ، ومن ثم فان كل اولئك يتحملون

مسؤولية كبيرة . ان حل ازمة الشرق الاوسط بالطرق السلمية ، سوف ييسر اذا ما قام اعضاء الامم المتحدة الذين لهم علاقات وثيقة مع المعتدى — وهذا امر معروف لان لهم علاقات مع المعتدى الاسرائيلي ، ويقدمون له الدعم الاقتصادي والعمادي — بالضغط عليه من اجل ان يلتزم الصواب وان يتخلى عن سياسة التوسع التي ينتهجها ، فان هذا سوف يكون في صالح السلم والامن . ان هذه الدول التي يعول عليها المعتدى الاسرائيلي ، ينبغي ان تتراجع عن موقفها ، حتى يمكن لتل ابيب في النهاية ، ان تقدر الموقف بصورة واقعية .

وبعد كل ما حدث ، وبصفة خاصة في الهند الصينية ، فان الدوائر الحاكمة في اسرائيل يتعين عليها هي الاخرى ايضا ، ان تفهم انه لا يمكن لوقت طويل جدا ، والى مالانهاية ، استغلال واستعباد شعوب اخرى . ان وفد بلادى ليشارك الرأى القائل بأنه لن يكون هناك سلم وامن في الشرق الاوسط ، طالما ان هذه الدولة سوف تتمسك بسياستها في العدوان والتوسع التي تنتهجها ، وما دامت فلسفة حكومة هذه الدولة ومبادئها تستلهم من مبادئ الاغتصاب والسلب .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، مثل غيرها من الدول الاشتراكية الاخرى ، تحيى التسوية السياسية الشاملة للنزاع في الشرق الاوسط بحيث يمكن تشجيع قيام سلم عادل ودائم . ولقد آن الأوان لاستئناف اعمال مؤتمر جنيف بشأن الشرق الاوسط ، حتى يمكن التوصل الى تسوية سياسية لكل مشكلات الشرق الاوسط . وكل اولئك الذين لا يقومون الا بالتحدث فقط عن هذه التسوية ، عليهم ان يساعدوا على اجرائها بصورة فعلية ، ولا بد ان يدعى الى هذا المؤتمر منذ البداية ، وعلى قدم المساواة ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وأقصد به ، منظمة التحرير الفلسطينية . وفي بياني يوم ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ حول قضية فلسطين ، في هذا المحفل ، كنت قد أكدت على مايلي :

” ان وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية يرى انه في كافة المبادرات التي تتعلق

بفلسطين وبالشرق الاوسط ككل ، لا بد ان يضمن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية على

قدم المساواة ” . (الجلسة ٢٣٩٢ ص ٥٣)

واليوم فان وفد بلادى قد علم برضى كبير ، بالبيان الرسمي الذى صدر عن رئيس مجلس

الامن بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ الوارد في الوثيقة S/11889 الخاص بموقف غالبية

اعضاء مجلس الامن ، وفي هذا البيان ، قال رئيس مجلس الامن ، انه اذا اجتمع مجلس الامن يوم ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ من اجل بحث قضية الشرق الاوسط ولا سيما قضية فلسطين :
” فانه سوف توجه الدعوة الى ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية لحضور المناقشات .“
ان الدورة الثلاثين للجمعية العامة على وجه التحديد ، هي التي اكدت من جديد اهمية دور منظمة التحرير الفلسطينية ، وضرورة حضورها كافة المبادرات على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى ، وذلك بهدف تسوية النزاع في الشرق الاوسط .

ان شعب جمهورية المانيا الديمقراطية ، يرتبط منذ وقت طويل جدا ، بمشاعر التضامن الصادق مع شعب فلسطين العربي ، ومع مثله منظمة التحرير الفلسطينية . وفي الآونة الأخيرة ، وصل الى برلين ، عاصمة الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، مرة اخرى ، وفد من منظمة التحرير الفلسطينية ، وصدر بيان حول المحادثات جاء به :

ان التسوية العادلة والدائمة لأزمة الشرق الاوسط ، وللقضية الفلسطينية ، لا يمكن تحقيقها ، الا اذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية حاضرة منذ البداية باعتبارها طرفا متساويا ، وممثلا وحيدا شرعيا للشعب الفلسطيني في كافة الاجراءات والتدابير والمبادرات الرامية الى تسوية سياسية لهذه المشكلة .

ان هذه الضرورة معترف بها بجلاء تام اليوم ، من قبل دول اخرى ايضا ، لم يكن في امكانها حتى الآن ، الاعتراف بدور منظمة التحرير الفلسطينية . ان الاتهامات التي توجه الى المنظمة ، من قبل ممثل اسرائيل ، ومن قبل بعض الاشخاص الذين عميت بصيرتهم ، والذين لا يريدون تفهم موقف الفلسطينيين ، والذين يخلطون بين الاسباب والآثار الناجمة عنها ، والذين يشوهون الحقائق ، والذين يقومون بدور المحرضين ، كل هذه الاتهامات ، لا تمثل سوى جهد يائس من اجل تحويل الاهتمام عن متابعة عدوان اسرائيل ضد الشعوب العربية المجاورة ، ولا تعمل الا على تقديم الدليل ، على ان هذه الدوائر ترفض اية تسوية دائمة وحقيقية للنزاع .

ان وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية ليؤكد من جديد ، وجهة النظر التي عبر عنها عدة مرات ، وهي ان السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط ، لا يمكن ان يتحقق الا على اساس الانسحاب الكامل لاسرائيل وكافة الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ ، وعلى اساس تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني ، وبصفة خاصة ، حقه في تكوين دولته الخاصة به .

انه بحل كل هذه المشكلات ، يمكن اقامة سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط ، ويمكن كذلك خلق الظروف التي تمكن من وجود كافة دول هذه المنطقة في ظل الأمن والتنمية ومن بينها اسرائيل ايضا .

ان شعوب العالم كله ، تتطلع الى مثل هذه التسوية السلمية للنزاع الخطير القائم في الشرق الاوسط ، انطلاقا من المبدأ القائل ، بأنه في نهاية المطاف ، سوف تتغلب العدالة والواقعية والصواب ، على التحريضات الاجرامية على الحرب ، والمرتبطة بالعدوان والتوسع . ان الدوائر

الحاكمة في اسرائيل ، سوف تجد نفسها في نهاية المطاف ، مضطرة لقبول هذه الحقيقة . ان عزلة اسرائيل على مسرح السياسة الخارجية ، يزداد دوما ، وبلا توقف ، وان عددا كبيرا من سكان هذا البلد ، سوف يدركون ، او يدركون بالفعل ، الطابع اليائس والعقيم للمفهوم السياسي الاسرائيلي ، وعلى هذا فانهم يطالبون الدوائر الحاكمة في بلادهم ، بان تتصرف بصورة واقعية ، من اجل حل نزاع الشرق الاوسط . ان الامدادات الكبيرة من الاسلحة ، والاتفاقات طويلة الأجل لامدادات الاسلحة ، والاعمال التي تباشرها بعض المنظمات الامبريالية التي تشجع الخلافات بين الدول العربية ، لن تكون في صالح المعتدين الاسرائيليين . ان كل هذه الجهود ، وجهود ما يسمى بسياسة الخطوة خطوة ، من اجل الحفاظ على الوضع الراهن ، ومن اجل تعزيز الموقف الشاذ الحالي ، مدانة بالفشل .

ان وفد بلادى ، لعلى اقتناع بان المناقشات حول ازمة الشرق الاوسط ، سوف تعطى انطلاقة جديدة للجهود الرامية الى ايجاد تسوية سياسية لأزمة الشرق الاوسط ، في نطاق الجهاز الذى انشئ بالفعل من اجل هذا الغرض ، اى مؤتمر جنيف للسلام ، مما سوف يمكن من تقديم اسهام حقيقي لقضية الانفراج ، وتعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي ، من اجل مصلحة كافة الشعوب ، وكافة بلدان العالم .

السيد دامدينورج (منغوليا) (الكلمة بالانجليزية) : لقد ظلت مشكلة

الشرق الاوسط ، على جدول اعمال الجمعية العامة ، والاجهزة الاخرى في الامم المتحدة ، لأكثر من ربع قرن ، ومع ذلك ، فان الموقف في تلك المنطقة لا يزال متفجرا .

ان الاتجاهات المواتية التي تسود حاليا في عملية الانفراج الدولي ، يمكن ان تؤدى الى تسوية ، او تخدم التوصل الى تسوية سياسية شاملة في الشرق الاوسط ، من خلال المساعي الحميدة للأمم المتحدة .

اما العائق الاساسي للتسوية السلمية ، فيمكن في سياسة اسرائيل العدوانية والتوسعية تجاه الدول العربية المجاورة لها ، والتي تتجاهل الحقوق القومية المشروعة للفلسطينيين العرب ، الذين طردوا من بلادهم .

ان سلطات اسرائيل ، بتأييد من قوى الامبريالية والصهيونية ، وضد رغبة ومطالب الرأى العام العالمي التقدمي ، تنفوق كافة التحركات نحو تسوية الشرق الاوسط ، وتتاور باستخدام كافة الطرق الممكنة ، والتهديدات والاستفزازات ، لتقسيم وفصم الوحدة والتضامن العربي ، اللذين يعدان من العوامل الهامة التي تؤدى الى حل جذرى للنزاع في تلك المنطقة .

ان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ، تؤمن بضرورة اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، بشرط ان تسحب اسرائيل قواتها من الاراضي التي احتلتها في ١٩٦٧ ، وان تعترف بالمشكل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، في شخص منظمة التحرير الفلسطينية ، بما في ذلك حق هذا الشعب في تقرير المصير ، وانشاء دولة خاصة به . وفي هذه الحالة فقط ، يمكن ضمان سيادة ، وانماء ، وتعاون كافة البلدان والشعوب في الشرق الاوسط .

ومع ذلك ، فان الوضع في المنطقة ، لم يتغير كثيرا الى نحو أفضل ، فلا تزال اسرائيل تتمسك باحتلالها للاراضي العربية ، وترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، على أنها الممثل الوحيد للشعب العربي الفلسطيني . ان مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين ، لم يسمح لهم بالعودة الى ديارهم وممتلكاتهم ، ويقوم المعتدون الاسرائيليون بتغيير السمات الجغرافية ، والتكوين الديموغرافي للاراضي العربية المحتلة .

ان منظمة التحرير الفلسطينية ، كأحدى فصائل حركة التحرير القومية ، تحصل على اعتراف متزايد من قبل دول العالم أجمع . ان منظمة التحرير الفلسطينية الآن ، عضو كامل العضوية في كل من منظمة دول عدم الانحياز ، وجامعة الدول العربية ، فضلا عن عدد من المنظمات الدولية الاخرى الحكومية ومنها وغير الحكومية .

لقد منحت الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها ٣٢٣٦ (د-٢٩) صفة المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتم الاعتراف بها على أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، وقد تأكد ذلك مرة أخرى خلال الدورة الحالية .

وفي هذه الظروف يتعين على اسرائيل أن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ان التطورات الاخيرة في الشرق الاوسط ، أدت الى اظلام الأفق في تلك المنطقة ، وفي هذا المجال يكفي أن نذكر قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي ، الذي يعيق مجهودات الامم المتحدة ، في مجال البحث عن السبل والوسائل لتسوية مشكلة الشرق الاوسط . كما أن الغارات الاسرائيلية البرية الأخيرة على لبنان ، تعد تحديا خطيرا لمساعي السلم في الشرق الاوسط .

ان وفد بلادى يرى أن بعض الخطوات المنعزلة ، والاتفاقيات الجزئية لفصل القوات التي تمت أخيرا في الشرق الاوسط ، لا يمكن أن تساعد على التوصل الى التسوية الشاملة المتوقعة ، وان مثل هذه التدابير الجزئية لا يمكن أن تمثل أساسا صالحا للحل الشامل لهذه الأزمة ، الا اذا كانت لا تنفصل عن التسوية الشاملة للنزاع ، وتكون مقبولة من جانب الاطراف المعنية مباشرة .

ان وفد بلادى ، صوت في صالح قرار الجمعية العامة ٣٣٧٥ (د-٣٠) ، بشأن دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، الى الاشتراك في كافة المجهودات الدولية الرامية الى تسوية أزمة الشرق الاوسط ، تحت رعاية الامم المتحدة .

ان وفد بلادى ، يرى ضرورة بحث ، واتخاذ قرارات متوازنة ومقبولة من الاطراف المعنية ، داخل اطار الجهاز الدولي القائم ، بناءً على الاقتراح المقدم من أحد رئيسي مؤتمر جنيف للسلم ، وهو الاتحاد السوفياتي . كما يتعين أن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية في هذا المؤتمر ، على قدم المساواة ، مع الأطراف المعنية مباشرة .

ان المهام الرئيسية للأمم المتحدة - طبقا للميثاق - وخاصة مجلس الامن ، باعتباره جهازها السياسي الرئيسي ، تتمثل في صيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين . وخلال العقد الأخير ، فان الأمم المتحدة قدمت مساهمات قيمة للتخفيف من حدة التوتر ، ووقف النزاع العسكرى في الشرق الأوسط اننا جميعا نتذكر المهمة ، والمساعي الحسنة التي قام بها السفير يارنج ، وكذلك قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وغيرها .

انه يتعين علينا أن نشيد بجهود الأمين العام ، وعليه أن يواصل مساعيه الحميدة لتسهيل التوصل الى تسوية لأزمة الشرق الاوسط . اننا نعتبر أن دور الامم المتحدة في تشجيع التوصل الى هذه التسوية ، يجب أن يتدعم على نحو أفضل .

ان مجلس الأمن وافق على قرار يوم الأحد الماضي بتمديد مهمة قوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في مرتفعات الجولان بين القوات السورية والقوات الاسرائيلية ، لمدة ستة أشهر أخرى ، على أن يدعى مجلس الأمن الى اجتماع في بداية العام القادم لمناقشة مشكلة الشرق الاوسط ، بما في ذلك قضية فلسطين .

ان وفد بلادى يرحب بقرار مجلس الامن ٣٨١ (١٩٧٥) على أساس أن كلا من تمديد مهمة قوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، واجتماع مجلس الأمن المقرر عقده في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، لا يعدان هدفا في حد ذاتهما ، بل يجب أن يعتبرا عنصريين لازمين للتسوية السياسية الشاملة للنزاع في الشرق الاوسط .

ان وفد بلادى ، يشارك تماما رأى غالبية أعضاء مجلس الأمن ، في ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، في المفاوضات التي ستجرى في بداية العام القادم ، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى المعنية مباشرة بالنزاع .

ان حكومة ، وشعب جمهورية منغوليا الشعبية ، يدينان باصرار ، العدوان الاسرائيلي ، وسوف يبذلان كل ما في وسعهما لتأييد الكفاح العادل للشعب العربي الفلسطيني ، والسودول العربية الأخرى في كفاحها ضد المعتدين الاسرائيليين .
وأود الآن ، أن أتحدث قليلا عن مشروع القرار المقدم من مجموعة الدول غير المنحازة ، والوارد في الوثيقة (A/L.785) .

ان وفد بلادى ، يرى ان مشروع هذا القرار المعروض علينا ، يعالج الجوانب الاساسية للمشكلة ، والتي ترتبط بالتسوية الشاملة لمشكلة الشرق الاوسط . ان مشروع هذا القرار يدعو مجلس الأمن الى اتخاذ كافة الاجراءات ، بما في ذلك انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحقوق القومية ، التي لا يمكن التصرف فيها ، للشعب العربي الفلسطيني ، كما يدعو مشروع هذا القرار الدول المعنية الى تنفيذ كافة القرارات التي اتخذت من كل من الجمعية العامة ، ومجلس الأمن في هذا الشأن .

ان وفد بلادى يرى أن هذا يمثل أساسا صحيحا ، لسيادة وتعاون ، وتنمية كافة دول المنطقة ، ومن ثم ، فان وفد بلادى على استعداد للتصويت لصالح مشروع هذا القرار .
وأخيرا فان وفد بلادى يكرر الاعراب عن أمله في أن يتم بحث المشاكل المتصلة بالوضع الراهن في الشرق الاوسط ، بما يخدم الهدف المرجو من اقامة سلم عادل ودائم ، لصالح جميع البلدان ، والشعوب في تلك المنطقة .

السيد هاريمان (نيجيريا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد بلادى يشارك في المناقشات حول هذا الموضوع ، وهو مقتنع اقتناعا تاما ، بان منظمة الأمم المتحدة عليها دور ينبغي أن تضطلع به ازاء هذا الموقف الذى يبدو أن حله مستحيلا ، وبخاصة في منطقة من العالم ، تقيم نيجيريا معها علاقات عميقة وقوية .

لقد استمعنا الى البيانات التي أدلى بها كل من ممثل سوريا ، وممثل مصر ، وممثل اسرائيل ، وكثير من الممثلين الآخرين . ومن البديهي ، فان الموقف في الشرق الاوسط مازال بالغ الخطورة ، ولهذا السبب ، فانه في نيتي أن أتحدث أمام هذه الجمعية الموقرة بايجاز ، ولكن بصراحة ، حول هذا الموقف المعقد .

وكما يصرف الأعضاء جيدا ، فمنذ بداية الحرب في الشرق الأوسط في ١٩٦٧ ، فان حكومة نيجيريا عن طريق الاتصالات مع كافة الأطراف ، بما في ذلك الدولتين الأعظم ، حاولت جاهدة أن تشارك في كافة الجهود المبذولة ، من أجل إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . ان حكومة نيجيريا قد ذكرت مرارا أنها تضم صوتها الى أية سياسة يكون هدفها عدم جواز الحصول على الأرض بالقوة ، وانه لا يمكن قبول احتلال أراضي أية دولة من قبل قوات أجنبية . وانطلاقا من هذا الموقف المبدئي ، فان حكومة نيجيريا قد أيدت قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ الذي ورد في فقراته العاطلة ، أنه يرغم اسرائيل على إعادة الأراضي العربية التي احتلتها بعد حرب ٦ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

ووفقا لسياسة نيجيريا ، ووفقا للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، فان وفد بلادى طلب عدة مرات وبالحاح ، من حكومة اسرائيل ، أن تحترم الرأي العام العالمي ، وأن تنسحب من أراضي مصر ، الدولة العضو في منظمة الوحدة الافريقية ، ومن الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها القوات الاسرائيلية ، منذ هجومها على مصر في ١٩٦٧ .

ومنذ بضعة أسابيع مضت ، ومن فوق هذه المنصة ، فان السيد وزير خارجية نيجيريا الكولونيل ج . ن . جريا قد وجه اهتمام المجتمع الدولي الى التهديد الذي يشكله الموقف في الشرق الأوسط ، بالنسبة الى السلم والأمن الدوليين ، ان قال ان الهدوء النسبي ، الذي يسود الشرق الأوسط ، منذ توقيع اتفاق فصل القوات في سيناء بين مصر وبين اسرائيل ، قد قدم الدليل على أن النزاع في الشرق الأوسط ، لا يمكن أن يحل الا عن طريق المفاوضات ، وليس بقوة السلاح . وهناك درس مفيد يود وفد بلادى أن يستفاد به ، وهو ضرورة تشجيع أطراف النزاع في الشرق الأوسط من قبل القوى الكبرى التي تؤيدها ، حتى تواصل مساعيها من أجل حل المشكلة التي تعنيها ، وتعني شعوب العالم أجمع ، ومن أجل تحقيق سلم عادل ودائم .

ولهذا السبب ، فان وفد بلادى سوف يضم صوته الى كافة الشخصيات العظيمة ، والشخصيات الأشخاص الآخرين الذين أسهموا في وضع اتفاق سيناء . ومع ذلك ، فان وفد بلادى ، يرى ان اتفاق سيناء ، ليس سلما في حد ذاته ، ولكنه خطوة على الطريق السليم ، من أجل اقرار السلم في المنطقة .

ونحن في نيجيريا نعتقد ، أنه ليست هناك وسيلة أخرى معقولة ، للوصول الى السلم في الشرق الأوسط ، أو في أية منطقة من العالم ، لحل هذه المشكلة . وبالتالي فان وفد بلادى يعتقد اعتقادا راسخا ، بأن أية حرب أخرى في الشرق الأوسط - وهو ما يمكن توقعه - لن تحل أى شئ . ولهذا ، فان كل ما يمكن أن يبذل من أجل خدمة قضية السلم في هذه المنطقة ، لا بد أن يبذل دون أى ابطاء . وان وفد بلادى بناء على ذلك ، سوف يؤيد كافة الجهود الحقيقية الرامية الى اقرار سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

وباعتبارى عضوا في بعثة النوايا الحميدة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية حول النزاع فى الشرق الأوسط ، فاننا نرجو بصدق اقرار السلم في المنطقة ، سلم يقوم على الانصاف والعدالة ، ولا يقوم على الاستيلاء على الاراضى التي تنتمي الى دول أخرى ، سلم يعترف بحقوق كافة الدول الصغيرة والكبيرة في المنطقة ، في أن تعيش في سلم وأمن .

ومن خلال سياستنا المعلنة ، وهى سياسة السلم العادل والدائم في الشرق الأوسط ، فان وفد بلادى يود أن يفتتم هذه الفرصة لكي يعبر عن امتنانه لكافة أعضاء مجلس الأمن ، ولأمين العام الذى لا يكل ، للجهود المتواصلة التي بذلت ، من أجل حل هذا الموقف الخطير ، وتأمين تسوية سلمية للنزاع . ان قرار مجلس الأمن في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، الخاص بتمديد مهمة قوات الأمم المتحدة للمحافظة على السلم في مرتفعات الجولان لمدة ستة أشهر ، والمناقشات التي ستدور حول أزمة الشرق الأوسط في ١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، تعتبر اجراءات بالغة الأهمية .

وان وفد نيجيريا ، يعرب عن دهشته من أن اسرائيل قد رفضت قرار مجلس الأمن ، الخاص بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في المناقشات التي سوف تدور حول هذه المشكلة . وهذا يعد بمثابة مثال آخر صاخر لا زدراء اسرائيل للجهود التي يبذلها العالم ، من أجل اقرار السلم في الشرق الأوسط . ان اسرائيل ، بالتالي ، ينبغي عليها أن تشجع على اعادة النظر في موقفها ، وأن تقبل وجود منظمة التحرير الفلسطينية أثناء المناقشات المقبلة ، التي يمكن أن تسهم في الوصول الى سلم في هذه المنطقة .

ان نيجيريا ، قد أيدت دائما السلم العادل والدائم في الشرق الأوسط ، وهذا يتطلب من اسرائيل أن تقدم الدليل على موقف أكثر ايجابية ، ويتطلب منها احترام كافة قرارات الأمم المتحدة ، وأن تسهم في الجهود المبذولة من أجل حل هذه المشكلة . ان ذلك هو اعتقادنا الراسخ ، وهو اعتقاد يخدم مصلحة اسرائيل ، ومصالح الدول الأخرى .

وكما يعلم السادة الأعضاء ، فان الدورة الثامنة والعشرين لمنظمة الأمم المتحدة قد أوقفت ولم تختتم في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ . وبالرغم من أن مشكلة الشرق الأوسط لم تناقش خلال الدورتين الماضيتين ، فان وفد بلادي يعتبر أن القرارين اللذين اتخذا خلال الدورة التاسعة والعشرين بشأن مشكلة فلسطين ، قراران هامان بالنسبة لهذه المشكلة ، وللحل الواجب ايجاده بالنسبة لها . ولهذا فاننا نعرب عن أسفنا لموقف اسرائيل حيال هذه القرارات .

ان وفد بلادي لن يكف أبدا عن أن يحذر من موقف كل شيء أو لا شيء ، الذي تنتهجها اسرائيل ، حيال هذا الموقف المتفجر في المنطقة . ان هذا الموقف لا يخدم قضية السلم . انه موقف يقوم على الصلف والعجرفة ، والتحدى لقرارات الأمم المتحدة ، والجهود الأخرى ذات المعنى ، التي تستهدف السلم .

انني أعتقد أن الأمين العام السابق للأمم المتحدة ، السيد يوثانت ، قد لخص في بضع كلمات ، كل جهود المجتمع الدولي ، فيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط ، في توجيهاته للسيد جونار يارنج ، ان قال متنبئا :

” ان الطريق طويل وشاق وغير مأون ، ولكن اذا كانت هناك ارادة للسلم ، فان كل

العقبات يمكن تخطيها ، وتحقيق السلم ” .

وقد قيل هذا البيان بصدور الشرق الأوسط .

ان وفد بلادي ، مستلهما الشجاعة من هذه الكلمات ، فقد ظل دائما على ثقة من أنه اناما توفرت الارادة للتعاون بين أطراف الخصومة في الشرق الأوسط ، وبصفة خاصة اسرائيل ، فان الأمم المتحدة ، والدول الأعضاء فيها ، يمكنها أن تجعل الطريق الى سلم دائم وعادل ، أكثر تأكيدا ، وأقل مشقة ، وأقصر طولا . وبقيامها بذلك ، فان هذه الجمعية التي أنشئت اسرائيل بقرار منها ،

يمكنها أن تسهم بإيجابية ، في محاولات الأمين العام ، وأعضاء مجلس الأمن ، لاعادة السلم الدائم ، بدلا من موقف المعاناة والألم ، الذي تحمله الشرق الأوسط طويلا .
وفي الختام ، أود أن أؤكد نيابة عن وفد بلادي ، أن السلم الدائم لا يمكن تحقيقه على أساس توسع اسرائيل . وكل المحاولات التي تبذل في الوقت الحاضر ، لاستعمار الأراضي التي استولت عليها ، يجب أن تتوقف من الآن فصاعدا .

ان السلم الدائم لا يمكن أن يتحقق طالما هذا العدد الهائل من الفلسطينيين مازال يعيش منفيا في المخيمات ، وطالما مصيرهم تتجاهله اسرائيل ومن يساندونها .
ان اسرائيل التي خلقت بقرار من الأمم المتحدة ، ينبغي أن تقبل من جيرانها ، ولكن فسي نهاية المطاف ، فان سياسة القوى الأعظم التي أفسدت فرص اقرار السلام في هذه المنطقة ، عليها أن تخلي الطريق أمام مصالح شعوب ودول هذه المنطقة .

السيد مارتينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان الموقف في الشرق الأوسط لا يزال محل اهتمام الرأي العام العالمي ، والأمم المتحدة . وهذا يرجع في الأساس الى أن الموقف المتفجر هناك لم يقض عليه بعد ، وفي نفس الوقت ، فان السبب الرئيسي لهذا الموقف المتوتر في الشرق الأوسط ، يرجع الى استمرار سياسة اسرائيل العدوانية التي تقوم على احتلال الأراضي العربية التي يمتلكها العرب منذ أمد بعيد .
وطالما ان الحقائق توضح أن أية تغييرات في الحدود العربية الاسرائيلية ستؤدي الى اشتباكات دامية جديدة في المنطقة ، بسبب ظروف الانفراج العالمي الحالية ، فان تسوية النزاع العربي الاسرائيلي أصبح أمرا ملحا ، لأنه ينطوي على أخطار تهدد السلم والأمن الدوليين . ان السياسة التي تتبعها اسرائيل ، لا تمثل خطرا على الدول العربية فحسب ، ولكنها تمثل خطرا لمستقبل اسرائيل أيضا كدولة ، التي يتعين عليها لأسباب تاريخية أن تحاول ايجاد أشكال مقبولة للتعايش مع جيرانها .

ان - حكومة تل أبيب - بسبب احترامها لأية مقترحات تأخذ في الاعتبار مصالح اسرائيل فحسب ولكن مصالح الدول العربية أيضا ، فانها تعيق تنفيذ أية سياسة تستهدف احداث تغييرات تؤدي الى تسوية في الشرق الأوسط . ان حكومة اسرائيل تحاول تدعيم موقفها في الأراضي العربية المحتلة . وعن طريق الضغوط العسكرية المتزايدة ، تحاول فرض شروطها على العرب ، بدلا من أن توجه جهودها لاجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط . ان اسرائيل مشغولة بزيادة قدرتها العسكرية على حساب أصدقائها الأغنياء . وان الخطر الكامن في هذه السياسة الاسرائيلية ، يمكن أن يتضح أولا في استمرار وجود الموقف المتفجر في الشرق الأوسط ، وتأکید النوايا التوسعية لاسرائيل في الأراضي العربية التي احتلتها . وبذلك أصبح من الصعب التوصل الى تسوية لهذه المشكلة . ان المصـ

ليتساءل ، لماذا تهدد الدوائر الحاكمة والقوى الحاكمة في اسرائيل الأمن والسلام في الشرق الأوسط ، وتغلق الطريق أمام السلم والتعاون بين الشعب الاسرائيلي والشعوب العربية . ان الاجابة على هذا التساؤل واضحة تمام الوضوح . ان قادة اسرائيل الموجهون والمدعمون من قبل الدوائر الاستعمارية ، لا يزالون يحاولون قلب النظم المناهضة للامبريالية في الشرق الأوسط ، لوقف حركة التقدم في تلك الدول . وهدم النظم التقدمية ، واضعاف حركة التحرر القومي في آسيا وافريقيا .

ولأجل تحقيق هذه الأهداف ، فان حكومة اسرائيل تتآمر لكي تتجنب التوصل الى حل سياسي لمشكلة الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . وتتفكر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ان هذه السياسة غير المسؤولة ، لا تأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث في العالم . فاسرائيل تتجاهل حقيقة ما حدث من تفاعل بين القوى الدولية ، ولا ترى أن المجتمع الدولي قد اعترف بشكل لا لبس فيه بحركة التحرير الفلسطينية .

ان اسرائيل تواصل رفض العوده الى حدودها قبل ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، وتتكبر على الشعب الفلسطيني حقه في اقامة دولته الخاصة به . ولم تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولا ترغب في اجراء أية مفاوضات معها . وليس هناك من شك في أن الموقف سيكون مفايرا ، اذا اعربت اسرائيل عن استعدادها لاجراء مفاوضات معها في جنيف ، وانما اعترفت بحق الشعب العربي الفلسطيني في اقامة دولته الخاصة به .

ان اسرائيل تواصل اتباع سياسة فرض الأمر الواقع ، وتقوم بضم الأراضي العربية ، وتحاول بكافة الوسائل الممكنة ، اعاققة تنفيذ قرارات مجلس الأمن . ان مثل هذه السياسة ، انما تتعارض مع مصالح الشعب الاسرائيلي نفسه ، وفي نفس الوقت ، تخدم أغراض الامبريالية واحتكاراتها . وعلى ذلك ، فان هذه السياسة لا يمكن الا أن تؤدي الى عزل اسرائيل ، وقد أدت بالفعل الى عزلها عن الساحة الدولية .

ان حجر الأساس للسياسة التي تتبعها الحكومة الاسرائيلية والحركة الصهيونية ، كان يتمثل أساسا ولا يزال ، في انكار مجرد وجود الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه القومية . ولكن اظهرت الحقائق ان السلم في الشرق الأوسط يمكن فقط أن يتحقق باعتراف اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

ان السياسة الحالية لاسرائيل تجاه القضية الفلسطينية ، قد أدت ومازالت تؤدى الى تدمير خطير لأسباب السلام في الشرق الأوسط . ان وفد أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية قد أعلن من فوق هذه المنصة أن المشكلة الفلسطينية هي أساسا مشكلة سياسية . وان حل هذه المشكلة يعد جزءا من التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط . واليوم أصبح واضحا أن غالبية شعوب العالم ، ترفض موقف حكومة اسرائيل ازاء القضية الفلسطينية ، وترى انه لا يمكن تسوية أزمة الشرق الأوسط الا باسترداد الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

ان الجمعية العامة للأمم المتحدة أيدت في العام الماضي بأغلبية ساحقة ، الحقوق المشروعة للفلسطينيين العرب ، ووافقت على قرار يعطي لمنظمة التحرير الفلسطينية مركز المراقب في الأمم المتحدة ، مع الحق في الاشتراك في أعمال الجمعية العامة ، وجميع الاجتماعات المنبثقة عن المنظمات الدولية . ان مندوب اسرائيل هو المندوب الوحيد الذى عارض ادراج هذا البند على جدول الأعمال ، ويحتمل هذا ايضا دليلا آخر على أن اسرائيل في حالة من العزلة التامة ازاء مسألة تنطوى على أهمية كبرى بالنسبة لاستقرار السلم في الشرق الأوسط .

ان الاعتراف العريض بحقوق الشعب العربي في فلسطين ، يظهر شرعية مطالب هذا الشعب في ضرورة احترام حقوقه القومية ، ان هذا الاعتراف ينبع من حقيقة ان كفاح الشعب الفلسطيني يعد جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرير القومي لكافة الشعوب العربية ، كما أنه جزء لا يتجزأ من المجهودات التي تقوم بها القوى المحبة للسلام للوصول الى تسوية في الشرق الاوسط على اساس عادل ودايم . ولا يمكن ان نفترض ان هذه القضية سوف تحل الا اذا اخذت في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني . ان ازالة خطر الحرب والتوتر في الشرق الاوسط ، تعد مهمة عاجلة وملحة . ان البديل الوحيد لهذا الوضع . على أساس قرارات مجلس الامن والجمعية العامة . هو الوصول الى تسوية عادلة ودايمة تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة والقانونية لكافة الاطراف بما في ذلك الشعب الفلسطيني ، وحق وجود اوبقاء كافة الدول في هذه المنطقة . ان التسوية العادلة والدايمة في الشرق الاوسط ، سوف تكون ممكنة على أساس استعادة حقوق العرب الفلسطينيين . وامتناع اسرائيل عن تطبيق سياستها الخاصة بضم الاراضي العربية . ان حل قضية الشرق الاوسط على هذا الاساس سوف يقدم فرصاً اعظم للتعاون الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الاوسط ، وسوف يضمن السلم والامن في تلك المنطقة .

ومن الأمور ذات الأهمية الكبرى في محاولة ايجاد حل لازمة الشرق الاوسط ، المبادرة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي ، والتي تستهدف الاسراع في عقد مؤتمر جنيف للسلام بشأن الشرق الاوسط . ان استئناف عمل مؤتمر جنيف على نحو كامل ، سوف يتمشى مع الاغراض الرامية الى تحقيق تسوية عادلة ودايمة في الشرق الاوسط . والهدف هنا يجب أن يتمثل في الوصول الى تسوية سياسية بناءً على قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، وخاصة قرار مجلس الامن ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) . ان التوصل الى تسوية في الشرق الاوسط سوف يعتمد على انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها في ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين بما في ذلك حقه في اقامة الدولة الخاصة به . اذا تمت تسوية هذه المسائل ، فسوف يمكن تحقيق سلم عادل ودايم في الشرق الاوسط ، وسيصبح في الامكان توفير الظروف الصالحة لوجود وتنمية التعاون بين الدول في تلك المنطقة . اننا نؤيد تماما مؤتمر جنيف منذ البداية ، مع ضرورة اشتراك كافة الاطراف المعنية مباشرة بما في ذلك ممثلي الشعب العربي الفلسطيني في شخص

منظمة التحرير الفلسطينية . ان الموافقة على الاقتراح السوفياتي بأكمله ، فيما يتعلق بنوع وعضوية المؤتمر ، سوف يتمشى مع مصالح الشعب العربي ، ومصالح اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . لقد مرت ثمانى سنوات منذ العدوان الاسرائيلي ، ورابع قرن من التوتر الذى لم يتوقف في الشرق الاوسط ، وقد اقنعتنا كافة هذه التطورات بضرورة اتخاذ الاجراءات وبذل الجهود للتوصل الى سلم فعلي وحقيقي في تلك المنطقة ، لانه ليس هناك من ينكر ان السعي الى حلول مقبولة لكافة الاطراف بشأن تسوية مشكلة الشرق الاوسط ، لا يعد أمراً سهلاً ، ولكن يتعين ان يتم الاستثمار في بذل الجهود من جانب كافة الاعضاء والاطراف ودون اى تأخير . ان الامم المتحدة لا يجب في ظروف الانفراج الدولي ان تسمح باستمرار التناقضات في الشرق الاوسط ، حتى لا تمثل مصدراً للخطر على السلم والامن الدوليين ، مما يؤثر على مجرى العلاقات ، ليس فقط بين دول المنطقة ، ولكن ايضا بين الدول الاخرى .

السيد الشيخلى (العراق) : السيد الرئيس ، منذ اكثر من ثمانية اعوام ويندد الشرق الاوسط مدرج على جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة ، وقد اعتدنا ان نقرأ ونسمع عبارة الوضع في الشرق الاوسط تتردد داخل الامم المتحدة وخارجها ، ولكننا قلما سمعنا او قرأنا عن حقيقة هذا الوضع وأسبابه المباشرة ونتائجه على السلم والامن الدوليين من قبل دول معينة وخاصة الولايات المتحدة التي تتحمل مسؤولية مباشرة في التوتر السائد في منطقة الشرق الاوسط منذ أكثر من ربع قرن . ولم تفلح هذه التسمية غير الموفقة والتي جاءت نتيجة للواقع السياسي الدولي الذى رافق العدوان الصهيوني عام ١٩٦٧ في طمس جوهر الموضوع وتزييف معالسة البارزة رغم المناورات التي قصد من وراءها ليس مساواة المعتدى بالمعتدى عليه فقط ، بل وتفضيل المعتدى على المعتدى عليه صراحة . كما لم تفلح محاولة ايهام الرأى العام العالمي بأن العدوان الصهيوني على شعب فلسطين والدول العربية ، لا يشكل تهديداً لامن المنطقة واستقرارها ، ولا للسلم العالمي . ورغم تلك المحاولات والتي أدت في احيان كثيرة في الماضي الى التفضيل ، بقيت حقائق الوضع في الشرق الاوسط واضحة ، وبقي جوهر الوضع يفهم على انه عدوان غاشم وسافر على شعب فلسطين وثلاث دول عربية اعضاء في الامم المتحدة . ان المجتمع الدولي قد بدأ يدرك أكثر فأكثر ، أبعاد هذا العدوان وتحالفاته ونتائجه الخطيرة على الأمن والسلم الدوليين .

السيد الرئيس ، لا نريد هنا ان نعيد على مسامعكم سرد الجذور التاريخية للوضع المتفجر في الشرق الاوسط ، وشرح نشأته وتطوراته ، خاصة وان ذلك قد اصبح معروفا لكل متتبع للشؤون الدولية ، علاوة على ان حقائق الوضع قد اصبحت هي الاخرى تشغل جزءا غير قليل من محاضرات اجهزة الامم المتحدة المختلفة ، كما حظيت عناصر هذا الوضع باهتمام عدد كبير من المؤتمرات الدولية .

وليس هنالك ادنى شك ، في ان ما يدعى بالوضع في الشرق الاوسط ، والذي نجم عن عدوان الصهيونية عام ١٩٦٧ ان هو الا حلقة جديدة في سلسلة طويلة من المحاولات التي قامت بهم الصهيونية منذ عدوانها الاول على شعب فلسطين الآمن لخلق " حقائق جديدة " تستهدف من ورائها ترسيخ احتلالها لكل فلسطين وتوسيع وجودها العنصرى العدواني على الأرض العربية ، اعتقادا منها بأن ذلك سيضمن " الحل الاخير " للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني .

وقد أصبحت هذه الحقيقة معروفة لكل الذين لم يرتضوا لانفسهم ان يكونوا ضحية للاكان يــــب الصهيونية الرخيصة التي دأب المتحدث الصهيوني على اطلاقها من فوق هذا المنبر ، والذي بنى الموقف الاسرائيلي على المزاعم القائلة بأن اسرائيل كانت مهددة بالعدوان والابادة على أيدي العرب عام ١٩٦٧ . ويدحض تلك الادعاءات ما ورد على لسان كبار المسؤولين الصهاينة أنفسهم ، فقد صرح استحقاق رابين لصحيفة " لوموند " يوم ٢٨ شباط / فبراير عام ١٩٦٨ ، صرح بما يلي :

(تلكم بالانجليزية) :

" لا أعتقد أن ناصر كان يريد الحرب ، فان الفرقتين اللتين أرسلهما الى سيناء في ١٤ أيار / مايو لم تكونا كافيتين لشن هجوم ضد اسرائيل ، وكان هو يعرف ذلك . وكنا نحن أيضا نعرف ذلك " .

وفي ها آرتس ، بتاريخ ١٩ آذار / مارس ١٩٧٢ ، نشرت ما يلي :

" صرح الدكتور م . بيليد بأن القول بأن حرب حزيران / يونيه ١٩٦٧ قد عرضت اسرائيل لخطر الفناء ، وأن دولة اسرائيل كانت تحارب من أجل بقائها المادي هو قصة ولدت ، وتم ترويجهما بعد الحرب فقط . ويعمل الدكتور بيليد - الذي كان في هيئة أركان الجيش العامة خلال حرب ١٩٦٧ - أستاذًا للتاريخ في معهد شيلواح " .

وقال السيد موردخاي بنتوف ، الوزير في حكومة الائتلاف خلال حرب حزيران / يونيه ، في صحيفة علمشمار في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٧٢ ما يلي :

" ان قصة خطر الفناء هذه ابتكرت برمتها وروجت على نحو واسع لتبرير ضم مزيد من الأراضي العربية " .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

السيد الرئيس ، لقد بات من الواضح ان انكار الصهيونية للحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني كان وما يزال وسيظل جوهر الوضع المطتهب في منطقة الشرق الأوسط ، والسبب المباشر له . وان اصرار الصهيونية على انتهاج سياسة العدوان والتوسع وضم الاراضي العربية بالقوة ، واقامة المستعمرات السكانية فيها ، وطرد سكانها العرب من منازلهم وقراهم ، وازالة المعالم الحضارية والتاريخية العربية في فلسطين المحتلة ، كل ذلك يشكل تحديا صارخا

لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ولمبادئ القانون الدولي التي تحرم احتلال أراضي الغير بالقوة ،
وتعتبر الاحتلال - بكافة اشكاله - عملا من أعمال العدوان التي تستوجب الادانة والعقاب . وتنعكس
آثار استمرار سياسة العدوان والتوسع بقوة وعلى نطاق واسع وخطير على الامن في المنطقة والسلم
الدولي .

السيد الرئيس ، لقد سمعنا الكثير عن محاولات تبذل للوصول الى حل سلمي لقضية الشرق
الاطوسط ، وانهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية . وبهذا الصدد نؤكد من اننا لا نهتم
بالشكل بقدر اهتمامنا بالمحتوى والمبادئ التي تستند اليها تلك المساعي والتي تكون بمثابة
الاساس لأية تسوية مقبلة عادلة ونهائية ، ولقد أوضحنا في مناسبات عديدة ما نعتقده ملائما لحل
ما يسمى بالوضع في الشرق الأوسط ، وأكدنا من أنه لا بد من تضافر عنصرين هاميين في أى حل
عادل للوضع الشاذ والالانساني في الشرق الاوسط . الاول يتلخص بتنفيذ القرارات الخاصة بضمنان
الحقوق الثابتة والمعترف بها دوليا للشعب الفلسطيني وخاصة القرار رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ،
والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره السياسي على أرضه . والعنصر
الثاني يقوم على تصفية العدوان الاسرائيلي على الدول العربية دون قيد أو شرط . وباعتقادنا ان
أى اغفال لحقوق الشعب الفلسطيني سوف لن تساعد مطلقا على التوصل الى حل نهائي وعادل
للوضع في الشرق الاوسط . وعلى هذا الاساس تتحدد ، في رأينا ، الوسائل اللازمة لمعالجة
مشكلة الشرق الاوسط وتتوضح صلاحيتها وملاءمتها لتحقيق سلام عادل في المنطقة . وكما أكدنا في
مناسبات عديدة أيضا ان ارتكاز المساعي على قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) لا يمكن الا أن تكون
على حساب الشعب الفلسطيني طالما بقي ذلك القرار يغفل الجزء الأكبر من الحقيقة من أجل
الاعتراف بجزء صغير منها . وليس غريبا ان يكون قرار ٢٤٢ (١٩٦٧) كذلك وهو الذي جاء وليد
ظروف عدوان عام ١٩٦٧ وضغط الامبريالية الامريكية وتشبهتها بنتائج العدوان . ونود أن نؤكد
مرة أخرى اعتقادنا أن قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لا يمكن أن يكونا
اساسا لتسوية عادلة طالما بقيا غير متوازنين ومادامت الاشارة فيهما الى مأساة شعب فلسطين
لا تتعدى الاشارة العابرة الى مشكلة لا جئين دون الاشارة الى سبب لجوئهم ومن أين لجأوا .
ومما يبعث على القلق حقا الثمن الذي تقاضته اسرائيل مقابل انسحابها بضع كيلومترات

داخل الاراضي العربية ذلك الثمن الذي يصل الى عدة ألوف من الملايين من الدولارات على شكل اسلحة امريكية فتاكة معقدة مما يعزز الاعتقاد بأن السلام الذي تنشده اسرائيل لا يمكن الا ان يستند على معطيات السلاح الحديث والتفوق العسكري والاستعداد لجولة عدوانية جديدة .

السيد الرئيس ، في الوقت الذي نؤكد فيه ايماننا بالسلام القائم على العدل ، واعتقادنا بأهمية ايجاد سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط وفقا لمبادئ الميثاق ، نرى ان من واجب الامم المتحدة بحكم مسؤولياتها المنصوص عليها في الميثاق ان تبادر الى ادانة العدوان الاسرائيلي ، وردع المعتدى ، بل ومعاقبته ، وفقا لاحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، ان السكوت عن العدوان علاوة على مخاطره الكامنة من شأنه ان يزعزع الثقة في قدرة الامم المتحدة على النهوض بمبادئ ميثاقها ، ويضعف قدرتها على مواجهة الظروف الصعبة . اننا نعتقد بأن المنطق السليم لأية معالجة جديدة للوضع الخطير في الشرق الاوسط يبدأ من اعتبار القضية قضية عدوان سافر على الامة العربية .

السيد الرئيس ، لقد تمكنت الصهيونية مؤقتا من احراز ما تظنه نصرا نهائيا لها بفضل الدعم الامريكي المادي والسياسي فذلك لا يمكن ان يدوم لانه ضد طبائع الاشياء ومعاكسا لمسيرة العصر التي تثبت بالدليل القاطع في ان عصر النازية الجديدة ، والعنصرية ، والعدوان ، قد بدأ بالانحدار الى زوال وان ارادة الشعوب في التحرر وازالة كافة اشكال التمييز العنصري وحققها في تقرير مصيرها هي من أبرز سمات هذا العصر وعلامة تطوره .

السيد امير موكرى (ايران) (الكلمة بالانجليزية) : باعتبارنا دولة تشكل جزءاً من الشرق الاوسط ، فان ايران تبتدى اهمية كبيرة بتطور الموقف في هذه المنطقة المضطربة و باقرار السلم والأمن والعدالة فيها . وبالتالي فاننا نعلق أهمية بالغة على الجهود المستمرة التي تبذلها الامم المتحدة ، من اجل ايجاد حل عادل ، لهذه الازمة المستمرة ، والتي تعاني منها شعوب المنطقة منذ اكثر من ثمانية وعشرين عاما .

ان موقف حكومة ايران في هذا الصدد معروف جيداً ، ولقد عرض بصورة واضحة في العديد من المحافل الدولية ، وهو يستلهم دائماً من المبادئ التالية :

اولاً ، بعد حرب ١٩٦٧ فان شاه ايران كان اول زعيم عالمي يعترض على الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة .

ثانياً ، ما نزال نعتقد بان المبادئ الاساسية للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ عن مجلس الامن ما تزال حتى اليوم ، الاطار الاكثر حيوية وواقعية ، بالنسبة لاقامة سلم في الشرق الاوسط .

ثالثاً ، الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وينبغي ان تؤخذ هذه الحقوق باعتبارها العنصر الاساسي في تسوية ازمة الشرق الاوسط .

وبالتالي فانه بناءً على هذه المبادئ ، يمكن اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط ، ويقتضي هذا توفر الظروف التالية . (أ) انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة ١٩٦٧ . (ب) احترام حقوق الشعب الفلسطيني ، واشترائه الفعلي في مفاوضات السلم من اجل تحقيق تسوية للنزاع القائم في الشرق الاوسط . (ج) انتهاء حالة الحرب ، والاحترام والاعتراف بالسيادة ، والوحدة الاقليمية والاستقلال لكافة دول المنطقة وكذلك حقوقها في ان تعيش في ظل السلم ، بمنأى عن التهديد او استخدام القوة .

ومع ذلك فاننا لم نأت الى هنا لكي نكرر مواقف سبق ان اتخذناها من قبل ، اولكي نلعب نفس الدور في المأساة المستمرة لازمة الشرق الاوسط . ان السبب الذي دفعنا للاشتراك في هذه المناقشة ، هو ظهور بعض البوادر في الموقف السياسي في الشرق الاوسط . ويمكن ان تكون مبرراً لتفاؤل كبير . لاسيما ان هناك مفاوضات تجري في الشرق الاوسط قد بدأت من اجل حل سلمي .

ان اتفاق سيناء الاخير بين اسرائيل ومصر ، في اطار مؤتمر جنيف للسلام ، وهو الاتفاق الذي تلاه انسحاب القوات الاسرائيلية من جزء من اراضي مصر ، يعد في رأينا ، خطوة متواضعة على طريق حل هذه المشكلة . ومع ذلك فان هناك مقتضيات تتطلب منا ان نستخدم كافة الامكانيات ، من اجل ايجاد سلم دائم . ومع ذلك فان الحل لا يكمن في مدخل تدريجي ، لكنه يتمثل في الارادة الطيبة ، والتمسك بقضية السلم ، بمعنى الكلمة ، وهذا هو ما اكده رئيس دولة مصر هنا .

لقد سمعنا في هذه الجمعية الموقرة ، السيد ممثل اسرائيل يحاول ان يسترعي اهتمام العالم الى التعنت المزعوم للقادة العرب بالنسبة لاسرائيل ، وهو يحاول ان يصور ذلك بتعبيره البلاغي ، " لا اعتراف ، ولا مفاوضات ، ولا سلم مع اسرائيل " اما الآن فان البواخر التجارية الاسرائيلية يمكنها ان تعبر قناة السويس . والآن يطرح السؤال التالي ، الم يحسن الوقت بالنسبة للطرف الآخر ان يدخل المرونة على موقفه المتعنت ، وان يقوم بخطوة كبيرة الى الامام لكي يتقارب من موقف سوريا ومصر ، وان يتفهم في نفس الوقت التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ؟ ان هذه الرغبة الجادة في السلم هي التي يمكن ان تطرق ، والحاجة الحقيقية الى التعايش هي التي يجب التمسك بها .

لقد حان الوقت الذي يتعين فيه على الاطراف المعنية ان تتطلع الى المستقبل ، وان تفيد من الاجراءات الدولية الموضوعية تحت تصرفها . ومن الرغبة العامة الشديدة للدول المعنية بان تفتح فصلا جديدا اكثر انسجاما في تاريخ الشرق الاوسط . وفي الواقع فان الاجراءات المتوقعة بالنسبة لمؤتمر جنيف ، سوف تفتح آفاقا جديدة وامكانيات قيمة للحد من النزاع ان لم يكن ايجاد الحل له . ان هذه الفرصة ينبغي ان تستغل استفلا لا كاملا من قبل الاطراف المعنية ، بما في ذلك ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد اوضحنا دائما ان اي اتفاق سلم بشأن الشرق الاوسط لا يأخذ في الاعتبار الحقوق والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ، يعد اجراء هشا ، ولا بد من ان يفشل .

ان قضية فلسطين ، وازمة الشرق الاوسط هما وجهان لحقيقة واحدة ، وجزء لا يتجزأ من السياسة الهيكلية التي يقوم عليها موضوع الشرق الاوسط .

دعونا الآن نقر بأنه ليس هناك أمل في إقامة أى سلم دائم في الشرق الاوسط ما لم يعترف بالحقوق المشروعة وتلبي تطلعات الشعب الفلسطيني .
وعليه فاننا نعتقد ان أية مفاوضة تدور حول مشكلة الشرق الاوسط ، بما في ذلك مؤتمر جنيف ، ينبغي ان تتيح المكان المناسب للممثلي الشعب الفلسطيني ، الا وهم ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد روسيدس (قبرص) (الكلمة بالانجليزية) : ان مشكلة الشرق الاوسط

في جوهرها ، ناشئة اساسا من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، كذلك فان اية احداث تترتب على هذا ما هي الا مجرد آثار ، لذلك الموقف الاساسي ، الذي تخللته حروب متعددة فاشلة واذالم يتم التوصل الى حل لهذه المشكلة على اساس من العدالة ، ومبادئ الميثاق ، وقرارات الجمعية العامة ، ومجلس الامن ، فلن يمكن حل أية ناحية من نواحي مشكلة الشرق الاوسط .

ان المجهودات الجزئية التي غطت حوالي ثلاثة عقود لمواجهة آثار هذه المشكلة الاساسية تركت جوهرها دون حل ، مما ادى الى تدهور وضع اللاجئين ، وانكار حقهم غير القابل للتصرف في العودة الى ديارهم ووطنهم ، ومن هنا فقد اتضح عدم فائدة هذه المجهودات . ولقد ظل الموقف آخذاً في السوء على نحو منتظم ومستمر . ان المناورات السياسية التي جرت عبر السنين ، لمنع اندلاع الحرب ، والتوصل الى وفاق ، لم تكن سوى مخدرات جزئية ومهدئات هامشية ، لم تؤد الى تقدم فعلي نحو الحل او السلم .

ان المشكلة الاساسية لاستمرار الظلم الواقع على اللاجئين الفلسطينيين ، الذين ما يزالون يعيشون لعدة اجيال وحتى الآن في خيبة أمل متزايدة ، فيما يتعلق بحنينهم في العودة الى ديارهم ، قد ادت الى شعور متزايد من اليأس ، والى ازدياد تمسكهم بقضية العودة الى ديارهم تلك القضية لم تجد حلاً لها عبر السنين . لقد ادى ذلك الى تراكم للمشاعر عام بعد عام .

ان حب الوطن منذ القدم كان احد الفرائز الاساسية للجنس البشرى ، وعليه فانه يؤدي الى زيادة الارادة ، والقوة ، والتصميم الانساني الذي لا يكل من اجل تحقيقه . ان جيلا كاملاً من الفلسطينيين العرب قد نشأ في ظل هذه الآمال . فمنذ فجر التاريخ كان حب الانسان لوطنه من المشاعر الاساسية ، ذات الجذور العميقة .

وقد أشار هومر في الأوديسا الى "نوستيمون ايمان" . ان "نوستيمون" هي العودة الى الوطن و "ايمان" هو اليوم - يوم العودة الى الوطن ، والذي وصفه هومر كيوم سعادة رائعة . ومنذ ذلك الوقت فان كلمة "نوستيمون" والتي كانت تعني العودة الى الوطن في اللغة اليونانية أصبحت تعني السرور الفائق و الذي لا مثيل له والرضا العميق ، وهي تستخدم بهذا المعنى الى يومنا هذا . وبالمثل فان كلمة "نوستالجا" ، التي تستخدم في اللغة الانجليزية والمشتقة من نفس الكلمة "نوستوس" أى العودة و "الجيا" أى الألم تعني الألم والعذاب من الحنين المحبط للعودة الى الوطن وهي في الانجليزية تعني الحنين الى الوطن . ان الحنين للعودة الى الوطن يصبح بمثابة مرض . ان هذا جزء من طبيعة الانسان ، تشعر به على نحو أعمق ، شعوب السلالات القديمة مثل اليونانيين والعرب واليهود الذين يفهمونها أكثر من غيرهم . ألا يعد ذلك جزءاً من الفكرة الصهيونية ، تلك الفكرة التي ظلت موجودة خلال مئات السنين في الشتات؟ ويمكن بالتأكيد ارضاء هذا الحنين وعلاج الظلم الكامن في الشتات دون انشاء موقف مماثل ينطوي على ظلم أكبر للسكان العرب في المنطقة التي عاشوا فيها لعدة أجيال عبر العصور .

ان قرار الجمعية العامة لعام ١٩٤٧ والمنشئ لدولة اسرائيل ، لم يستهدف بالتأكيد مواجهة مثل هذا الموقف ، وهذا بيد وواضحا من القرارات التالية للأمم المتحدة والداعية الى عودة اللاجئين العرب الى ديارهم وأراضيهم . ان المقصود بالقرار هو أن يتمكن العرب واليهود في الاقليم من العيش معا في سلام وصدافة في ظل الوفاق المشترك ، بدلا من روح الانقسام والعداوة الناتجة عن الانعزالية والانفراد .

ان وصول شعب موهوب في العلوم والآداب الى الشرق الأوسط مثل الشعب اليهودي كان يجب أن يكون محل ترحيب من جميع شعوب المنطقة . ولكن منذ اللحظة التي طرد فيها السكان العرب من المنطقة في روح انعزالية ومنعوا من العودة الى هذه الديار ، منذ ذلك الوقت نشأت مشكلة كبيرة ذات أبعاد خطيرة . وبدلا من النظر في علاجها منذ البداية الأولى لها وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتكررة القائمة على أساس حق الشعب الفلسطيني المتأصل في العودة الى دياره ووطنه ، تم اتباع طريق متناقض ، وآثار هذا الطريق واضحة جدا . ان الرفض غير المعقول والمتواصل

لهؤلاء المسؤولين عبر السنوات أن يسمحوا بعودة هؤلاء اللاجئين بحجة دواعي الأمن التي ليس لها ما يبررها كان سببا في تدهور الموقف وتدهور مشكلة الشرق الأوسط ، لأن المطالبة بالأمن عن طريق تحقيق الظلم هو وهم يؤدي الى عدم الأمن ، ويبعد كثيرا فرص السلام والتنمية كما أظهرت الأحداث الأخيرة .

ان شعور الأمن الايجابي للجميع يجب أن يتم السعي اليه عن طريق تحقيق العدالة الأساسية للعرب ، والتي تتوازي مع تحقيق الأمن لاسرائيل . وينبغي في جميع المناسبات أن نأخذ في الاعتبار أن أية تسوية دائمة للشرق الأوسط أو لأي نزاع آخر لا يمكن أن يتم عزلها عن المبادئ الأساسية ، والعدالة للاجئين الفلسطينيين .

وبالمثل فان طرد أغلبية السكان القبارصة اليونانيين من وطنهم وأرضهم . في المناطق المحتلة واغتصاب ونهب منازلهم - بواسطة التجمعات الأجنبية المستعمرة والذي حدث بسرعة خلال عام واحد - يشكل ظلما واسع الأثر ، مما يؤثر في المنطقة كلها وفي العالم بما يعنيه من سيادة القوة المجردة التي تسود دون حياء ، وبصفة خاصة في عالمنا المعاصر الذي يقوم على أساس التكافل . ان التقدم المفاجيء للعلوم والتكنولوجيا قد أوصل الانسان الى عصر الأساسيات ، ولكن ما هي الأساسيات ؟ ان البناء الأساسي للعالم له معنى ويحمل رسالة للانسان . ان هذا المعنى وتلك الرسالة هي في النظام الأخلاقي للعالم ، وهي تتمثل في ايجابيات قيامه بالعمل من خلال التوازن والتناسق الذي يجب أن يتبعه الانسان ، وبصفة خاصة الانسان في عصر تقدم فيه المستوى مستويات عالية أو مستويات رفيعة من المنجزات العلمية والتقنية لا يمكن اغفالها بعذر الجهل . انه ليس جاهلا . انه يعلم جيدا انه في المرحلة الحالية من التقدم لا بد أن يكون هناك تقدم مواز في المبادئ الأخلاقية والسلوكية . ودون هذا فان مستقبل الانسانية ليس معرضا للخطر فحسب بل انه محتوم .

هذه هي الأساسيات التي ينبغي على المجتمع الدولي أن يعترف بها في منظمة الأمم المتحدة وبصفة خاصة في الوقت الحاضر ، في عالم ينمو ويتقارب أكثر من أي وقت مضى . وسواء انتقلنا الى مشكلة نزع السلاح والسلم أو مشكلة البيئة المهددة - وكل منهما تشكل تهديدات خطيرة بالنسبة لبقا الانسانية - أو أي مشكلة عالمية أخرى ، فانه في المعالجة الايجابية للأساسيات يجب أن ننشد ونجد

الحلول الفعالة . وبالتصرف على الهامش أو بادعاء حل هذه المشاكل فاننا لانفعل أكثر من تخليد ها وجعلها في النهاية غير قابلة للحل . ولكننا نأمل ونشق ونود أن نكون متفائلين في أنه ماتزال هناك فرصة أمام قادة الأمم فــــي المجتمع الدولي حتى يحولوا اعلاناتهم الرسمية وتعهداتهم في الأمم المتحدة الى سياسات وأعمال عملية ليس فقط من خلال الاعلانات الرنانة . لقد حملنا على الكثير من هذه الاعلانات ونرى الكثير من الأعمال المتناقضة في بعض الحالات صريحة ، وفي بعض الحالات ضمنية ، ولكنها تتناقض مع مبادئ وأفكار الميثاق والاعلانات الرسمية التي تصدر في نفس الوقت ونفس القوة . وهذا يؤدي الى خلق مشكلة انفصام شخصية بين الأمم والشعوب . انفصام حيث يقال شيء ويتم تنفيذ شيء آخر .

يمكن القول ان الأمر كان دائما كذلك في العصور الماضية . مانا عن عصر "مترنخ" والعصور الأخرى؟ لقد كان هذا زمنا مختلفا ، ولم يكن عصر العلوم والتكنولوجيا المتقدمة . لقد كان زمنا من المفروض فيه أن تكون القوة هي السمة الغالبة في العالم والمقبولة من الجميع ، وعلى ذلك لم تكن هناك حاجة الى النفاق . لكن اليوم وحيث لايمكن اتباع أسلوب القوة في عصر الذرة ، فاننا نمنع ذلك ، نتجنب القوة ونصدر اعلانات رسمية بعدم الالتجاء الى القوة ، وفي نفس الوقت نستخدم القوة أو نسمح باستخدامها صراحة . ان هذه مشكلة كبيرة تؤدي الى خلق فجوة في أعماق البشرية ، والتي لايمكن أن تعد علامة طيبة لمستقبل البشرية .

وان أنتقل الآن الى المشكلة المطروحة أمامنا ، وانها احدى المشكلات مثل المشكلات الكبار الأخرى التي يجب أن يتم التوصل الى حل بشأنها بناءً على المبادئ الأخلاقية ، وبناءً على القرارات والبيانات الصريحة ، التي اتخذتها الجمعية العامة في هذه النواحي :

أولاً ، انسحاب اسرائيل غير المشروط والفعلي من الأراضي التي احتلت بالقوة خلال حرب ١٩٦٧ ، انسحابها يجب أن يتم بناءً على المبادئ الدولية المعروفة بعدم الاستيلاء على الأراضي بالقوة .

ثانياً ، عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ، وأضيف من خلال وسائل رشيدة ومستنيرة لتحقيق هذا الهدف ، تلك الوسائل التي يجب أن توجد ، حتى يمكن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، والجمعية العامة ، على نحو فعال وعملي .

السيد رابيتافيك (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : بالنيابة عن وفود أفغانستان ، وبلغاريا ، وبنغلاديش ، وبنين ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والكومور ، والكونغو ، وكوبا ، وقبرص ، وتشيكوسلوفاكيا ، ومصر ، وغينيا الاستوائية ، وغينيا ، وغينيا بيساو ، وهنغاريا ، والهند ، واندونيسيا ، ولاوس ، ومدغشقر ، وماليزيا ، ومالي ، ومالطة ، وباكستان ، والسنغال ، وأوغندا ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، ويوغوسلافيا ، يشرفني أن أقدم مشروع القرار المتعلق بالمسألة قيد البحث في الجمعية العامة ، والوارد في الوثيقة A/L.783 .

ان هذا المشروع ، هو أول مشروع سوف تبحه الجمعية العامة حول الموقف في الشرق الأوسط منذ الدورة السابعة والعشرين ، وقد صيغ في عبارات واضحة ، ومباشرة ، ومجردة ، ووضع في اطار متوازن ودقيق حتى يمكن لكل منا في ممارسة مسؤولياته أن يحدد موقفه دون لبس أو لجوء الى تفسيرات مقيدة .

ولهذا ، فاننا قد أوردنا في الديباجة ثلاثة مبادئ أساسية لا يمكن أن تثور بشأنها مواقف متناقضة أو متباينة ألا وهي :

عدم جواز الاستيلاء او احتلال اراض بالقوة .

الاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب يعد حقه في تقرير مصيره الحر بمشابة التعبير الأول .

عدم قابلية السلم والأمن للتجزئة .

ان الصفات والتعريفات الثانوية ، والايضاحات التي أوردناها في هذه المبادئ* تنبثق مباشرة عن القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس الأمن او الجمعية العامة .

وبالمثل ، فقد عمدنا الى ايضاح مقاصدنا في اطار الميثاق والقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الرئيسية في الامم المتحدة من أجل بلورة خطوة مشتركة لا يمكن التشكيك في جدواها ونسبورتها . ان أحدا ، في الواقع ، لا يمكن أن يعترض على وضع نهاية للعدوان الذي يشكله احتلال ، أو ضم اقليم ما . وان احدا لا يستطيع أن ينكر أن علينا التزاما بأن نعمل على أن هذا الشعب ينبغي أن يمارس حقوقه الوطنية بالكامل . وان احدا لا يمكن أن يرفض الانضمام الى أي جهد تقوم به الامم المتحدة من أجل الحفاظ على السلم والامن .

لقد كانت هذه هي مقاصدنا دوما منذ أن عكفت منظمة الامم المتحدة على بحث ازمة الشرق الاوسط . ولقد حددت هذه المقاصد ، وأعيد تأكيدها عدة مرات ، وانا أكدنا عليها من جديد في مشروع قرارنا هذا ، فان مرجعه الى أن أي قصد منها لم يتم بلوغه بعد . فالواقع ، ان اسرائيل ما تزال تحتل دون ما عقاب الاراضي العربية ، وان الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لم يعترف بها عالميا أو بالكامل . وان السلم والأمن في المنطقة أصبحت مهددين بسبب غيبة حل شامل سواء من حيث المغزى ، أو من حيث مداه ومفهومه ، وان مبادرات الامم المتحدة تحولت الى لاشي* تقريبا ، أو على أحسن تقدير الى حالة مخيفة من عدم الاستقرار ، وعدم احترام القرارات والمقررات .

وفي سبيل استكمال هذا التحليل المنهجي للموقف الذي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، فقد حرصنا منذ البداية ، وفي الديباجة على التوجيه الذي ينبغي أن يأخذ به عمل الامم المتحدة ، والطابع الذي ينبغي أن يتسم به من الآن فصاعدا . وان البيانات ، التي قد تعتبر جزءا من شرط مسبق ضروري لأي عمل ، تدور من ناحية ، حول الاطار الذي ينبغي أن يوضع فيه حل النزاع ، ومن ناحية أخرى ، حول العناصر التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار .

والواقع ، اننا نعترف بأننا نتطلع جميعا الى تسوية شاملة ، ونهائية ، وعادلة ، ودائمة لمسألة الشرق الاوسط . ولقد قدمت التجربة الدليل على أنه لا يمكن تجاهل الفلسطينيين ، أو حقوقهم الوطنية ، او الامم المتحدة أيضا .

تلك هي الاسس المبدئية لمشروع قرارنا والتي سوف ترد كثيرا ، من جديد ، في الجزء العامل والتي تدعو الى تشكيل العمل والقرارات الى مجموعات ثلاث .
 أولا ، على مستوى الامم المتحدة ، بصفة عامة ، يجب اتخاذ موقف حول استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية . وان الادانة التي ندعو اليها تعزى الى الانتهاك المنهجي والصارح لاحكام الميثاق من جانب اسرائيل ، وعدم احترامها لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة . ثانيا ، يطلب على مستوى الدول فرادى ، أن توقف أية مساعدة عسكرية أو اقتصادية لاسرائيل . وان الامر لا يتعلق باجراء نطالب به بصفة عفوية أو تعسفية ، ولكننا نود أن نسلم بحقيقة أن القوة الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل التي تؤازرها مصالح أجنبية تمكنها من مواصلة سياسة تقوم أساسا على رفض الاعتراف بالواقع الفلسطيني ، الذي دونه لا يمكن ان يتم شيء عادل أو دائم في الشرق الاوسط .

ثالثا ، وفي سبيل الحيلولة دون تردى الموقف ، ومن أجل مصلحة السلم والأمن الدوليين فاننا ندعو للالتجاء الى مجلس الأمن . ان التطبيق السريع لكافة القرارات والمقررات المتعلقة بالشرق الأوسط . ووضع تسوية شاملة ، يشكلان مرحلتين متصلتين تمام الاتصال على طريق العودة بالموقف الى حالته الطبيعية ، وتحقيق المقاصد التي نرعي اليها ، والتي أهرزناها في الديباجة ، ألا وهي ، الانسحاب الكامل لاسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

اسمحوا لي ان اكرر ما ذكرته في المناقشة ، منذ عدة ايام ، حول هذا البند :
 " حين تدخل هذه المنظمة التاريخ بصورة مشينة ، فان المؤرخين سوف يذكرون بأن
 العملية . . . بدأت حينما سمحت لنفسها بالابتعاد عن الاغراض السامية الاصلية التي
 انشئت من اجلها وبأن تصبح اداة في يد هؤلاء الذين يسمون الى اعاقا طريق السلم في
 الشرق الاوسط . ويمكنكم ان تنتقلوا من لجنة الى اخرى ، وسوف تجدون هذا العداء تجاه
 اسرائيل ، وقد تحول الى جنون حول هذه المنظمة الى الصورة الموجودة عليها هذا العام ،
 كما حولها الى هيئة رفضت اى نوع من المصادقية في اعين الكرماء من الناس ."

(الجلسة ٢٤٢٣ ص ٤٧)

ان هذا المشروع هو وثيقة غريبة ، تستهدف استخدام الجمعية العامة ، لاعاقا محادثات
 جنيف للسلام ، وانكار قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذين حددوا
 الاطار للتفاوض بشأن عقد تسوية سلمية في المنطقة .
 ان مشروع هذا القرار متحيز ، ومن جانب واحد ، وتميزى ، يتمشى مع تقليد معاداة
 السامية الذى ظهر في هذه الجمعية العالمية .
 ان اى تحليل لمقدمي المشروع ، وما يشير اليه معظمهم فيما يتعلق بالبؤس الانساني ،
 والمعاناة ، وفقدان الحرية ، والقمع ، والجوع ، والانقسام الداخلي ، والفتنة ، والذين يتحدثون عن
 الموقف في الشرق الاوسط دون وجل ، هذا التحليل يكفي لكي يؤكد الطبيعة الساخرة في هذه
 المنظمة ، ويصور الاسباب ، التي دعت الى فقدان مصداقيتها في اعين العالم . لننظر الى قائمة
 مقدمي المشروع ، والى مشروع القرار ذاته ، وسوف تجدون هنا ، بصورة موجزة ، مأساة هذه المنظمة .
 اننا نرفض مشروع هذا القرار صراحة ، لانه وثيقة لا تستحق ان تبحث من جانب أية هيئة
 تحترم نفسها . وان وفد بلادى يدعو كافة الوفود ، التي تستهدف تدعيم حركة السلم في الشرق
 الاوسط ، الى ان ترفض مشروع هذا القرار فوراً ، لصالح السلم في هذا العالم .
 وعلاوة على ذلك ، فاننا نرفض مشروع هذا القرار ، لأنه يمثل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة .
 انه من غير المعقول ان مشروع قرار ، بشأن موضوع لا يمكن ان يحل الا عن طريق التفاوض ، لا يذكر
 التفاوض ، او عملية التفاوض ، ويتجاهل قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين

يدعوان الى

” انهاء كافة دعاوى الحرب او حالات الحرب ، واحترام والاعتراف بسيادة وسلامة الاراضي ، والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ، وحققها في ان تعيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها ، بعيدا عن اية تهديدات باستخدام القوة ، او استخدامها . ”
والذين يؤكدان على ضرورة :

” ضمان حرية الملاحة في المجارى المائية الدولية في المنطقة ”

وعلى :

” ضمان عدم انتهاك الاراضي ، والاستقلال السياسي ، لكل دولة في المنطقة . ”
والذين يقرران :

” ضرورة بدء المفاوضات بين الاطراف المعنية ، تحت اشراف ملامم ، بهدف اقامة سلم عادل ، ودائم في الشرق الاوسط . ”

ليست هناك كلمة حول التفاوض في مشروع هذا القرار ، وليست هناك كلمة تشير الى تلك النقاط التي أشرت اليها ، في الورقة المتحيزة ، التي تسمى مشروع قرار ، والتي وضعت من جانب دول يتعين ان ترتب امور دولها ، قبل ان تدخل في مشكلة الشرق الاوسط ، ويبدو انها تشارك في مشكلتنا ، لانها لا ترغب في حل مشكلاتها الخاصة .

ان المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة تشير الى انه :

” يتعين على الاطراف في اي نزاع ، ان تسعى الى حل ، عن طريق التفاوض ، والتحقيق والوساطة ، والمصالحة . ”

ان مشروع هذا القرار يتجاهل مبادئ المادة ٢ من الميثاق ، وخاصة الفقرة ١ ، التي تنص على أن :
” تقوم المنظمة على مبدأ المساواة في السيادة بين كافة اعضائها . ”

ان مشروع هذا القرار ، يعد انتهاكا صريحا ، وواضحا لميثاق الامم المتحدة ، ويشير الى اتجاه خطير نشأ في هذه الجمعية ، منذ سمحت لنفسها بأن تستخدم كأداة لمجموعة من المتطرفين ، وبأن تكون هيئة تعمل يوميا على انتهاك الميثاق ، وتقوم بالاضطلاع بوظائف وسلطات لا تحقق لها طبقا لميثاق الأمم المتحدة .

لقد اشار كثير من الوفود الى تحذيرات ضد هذه العطية التي تحدث في هذه الدورة للجمعية العامة . ولا يمكن ان يجدا مثالا لهذه العطية ، افضل من مشروع القرار المطروح امام الجمعية اليوم .

انني اكرر انه خلال الكفاح الطويل في الشرق الاوسط ، لم يتم التوصل الى شيء دون مفاوضات . ومن ناحية اخرى ، فانه لم تجر مفاوضات دون ان تحقق بعض التقدم . في بداية هذه المناقشة ، اعلنت ان حكومة اسراييل قد اعلنت عن سياستها التي تؤيد عطية المفاوضات مع جيراننا من الدول ، وان الدخول في هذه المفاوضات دون اية شروط مسبقه ، وهي طريقة تفيد الاحترام الذاتي لسيادة الدولة . ومن ناحية اخرى ، فقد اكدت ان حكومة اسراييل ، لن توافق على اية محاولة لفرض حل او املائه على طرف او آخر من الاطراف الاخرى في هذا النزاع . ان مشروع هذا القرار الذي لم يذكر اية كلمة بشأن التفاوض ، لا يحترم عطية التفاوض السائدة في الشرق الاوسط ، ويسمح للقوى التي تقدمت به بتخريب الحركة الحالية التي بدأت نحو السلام في الشرق الاوسط .

ولهذا ، ولأسباب اخرى عديدة ، فان وفد بلادى يرفض هذا المثال المتحيز لجانب واحد ، والذي يسمى مشروع قرار . واذا ووفق عليه ، بالاغلبية التلقائية ، فان حكومتي ، التي تصر على تحقيق السلم عن طريق المفاوضات ، لن تلتزم بهذه المحاولة المتحيزة لجانب واحد ، من جانب اولئك الذين يودون تخريب حركة السلم في الشرق الاوسط .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد طلب كل من وفدى تركيا ، والجمهورية العربية السورية ، الكلمة لممارسة حقهما في الرد . ولا اعلم ما اذا كانا يريدان الكلام هذا الصباح ، أو بعد الظهر ، وطالما اننا نريد الانتهاء من مناقشة هذا البند اليوم ، فربما توافق الجمعية على ان تتم ممارسة هذا الحق صباح اليوم .

وطالما انه لا يوجد اعتراض ، فاني ادعو ممثل تركيا *

* تولى الرئاسة السيد ادريس (تونس) ، نائب الرئيس .

السيد اكيان (تركيا) (الكلمة بالانجليزية) : تناقش الجمعية العامة في هذه الآونة ، مسألة باللغة الالهية ، الا وهي الموقف في الشرق الاوسط . واننا ، وكافة الوفود الحاضرة ، نعلق أهمية كبيرة على هذه المشكلة . ومع ذلك ، فان السيد روسيدس ، وهو امر معروف عن الوفد القبرصي اليوناني ، قد حاول مرة اخرى الا يتحدث عن الموضوع محل المناقشة ، بل عكس الانتباه الى مشكلة اخرى سبقت مناقشتها باستفاضة منذ اسابيع مضت . وانني على يقين انكم ياسيادة الرئيس، وكذلك اعضاء الجمعية العامة سوف تقدررون العمل الذي اتخذه السيد روسيدس ، على هذه المنصة . انني كنت لا أود الكلام في هذا الموضوع ، اذا لم يكن قد قلب الحقائق . فقد قال السيد روسيدس ان القبارصة اليونانيين قد طردوا من ديارهم . وليس لي بأن أذكر الجمعية العامة بأن آلافا من القبارصة الاتراك قد عاشوا في قبرص كلاجئين لمدة احدى عشرة سنة ، وكرر احدى عشرة سنة ، وذلك منذ قيام الادارة القبرصية اليونانية بهجوم ضد هم في ١٩٦٣ ، ومع ذلك ، فان احدا لم يسمع السيد روسيدس يتحدث عن ذلك . ولهذا فاني أرى ان الصورة ليست كما صورها . وكذلك ليست هناك علاقة بين مشكلة اللاجئين في فلسطين ، وبين هذه المشكلة في قبرص .

واود ان اضيف الى ذلك ، انه اذا كان هناك من يعاني من ازدواج الشخصية او من النفاق ، الذي تحدث عنهما السيد روسيدس ايضا ، فان القبارصة اليونانيين هم الذين يعانون من ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اعطي الكلمة للسيد ممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الحلاف (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالانجليزية) : ان ممثل

النظام الصهيوني ، كما كان متوقعا ، وبناء على تقليده المعروف كممثل للعنصرية والعدوان ، اتى مرة اخرى امام هذه الهيئة الموقرة ، وكرر اكاذيب واهانات ، ليست فقط للاعضاء في هذه الجمعية ، ولكن ايضا للامم المتحدة نفسها . ان هذا الممثل العنصري يتنبأ بأن الامم المتحدة سوف تدصر ، وسوف تختفي قرينيا ، وحين يحدث ذلك ، فسيكون سبب ذلك هو انتقاد المنظمة ، وادانتهم للسياسات العدوانية ، ولأعمال النظام العنصري الاسرائيلي .

والذي اود ان اقله لممثل اسرائيل الصهيوني ، انه قبل ان تختفي منظمة الامم المتحدة ،

فان الكيان العدواني لاسرائيل - وكرر ، اذا استمر الكيان العدواني - في عدوانه ، وسياسته

التوسعية ، والتمييز العنصرى في منطقتنا ، فاني متأكد ، من ان منظمة الامم المتحدة لن تختفي ، ولكن هذا الكيان هو الذى سيختفي ، اذا استمر في طريق العدوان ، وجرائمه ضد الانسانية . ان الممثل الاسرائيلي الصهيوني في تكراره لاكاذيبه ، قال ان مشروع هذا القرار ، والذى تقدمت به ٢٧ دولة عضو في هذه المنظمة ، هو مشروع قرار ضد ميثاق الامم المتحدة . ومن بين المشتركين فيه ، لا يوجد اسم اية دولة عربية ، ليس لان العرب لا يؤيدونه ، ولكن ، على العكس ، لاننا كنا نتنبأ بأن الممثل الاسرائيلي سوف يأتي هنا ، ويقول بأن " مشروع هذا القرار قد تقدم به اعداؤنا العرب " . لقد قدم هذا المشروع من جانب دول تمثل كل القارات ، وكل مجموعات الامم ، من افريقيا ، وآسيا ، وامريكا اللاتينية ، والدول الاشتراكية . واننا على ثقة من انه سيحظى بتأييد الاغلبية الساحقة للاعضاء في الامم المتحدة . لقد قال الممثل الاسرائيلي الصهيوني ، ان مشروع القرار ضد ميثاق الامم المتحدة . انه لأمر غريب ، وساخر ، ان نسمع ذلك من ممثل هذا النظام ، الذى ينتهك كل يوم مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ويحكم على مشروع قرار ، مثل مشروع القرار المطروح امام الجمعية ، بأنه مشروع قرار ضد الميثاق .

ان الممثل الصهيوني يقول ان هذا القرار لا يذكر كلمة " التفاوض " ، واستشهد بما يود أن يقتبسه من القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) ونسي القرارات الاخرى ، أو الصواد الاخرى الاكثر أهمية في هذين القرارين .

بادئ ذي بدء ، أود أن أخطر السيد مندوب النظام الصهيوني ان هذا القرار لا يجهد ، ولا يتجاهل أن قرار اتخذه الجمعية العامة أو مجلس الامن ، لان هذا القرار يشير في جزئه التمهيدى الى هذه القرارات وفي الفقرة الرابعة من المنطوق فان ما يطلبه أصحاب هذا المشروع ، يطلبون من مجلس الامن والجمعية العامة ، ان ينفذا كافة القرارات المتصلة بذلك والتي اتخذتها الامم المتحدة بما في ذلك القرار الذى اشار اليه الممثل الصهيوني .

ولكنه أشار فقط الى جزء من القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذى يقول ان كل دولة في المنطقه يجب ان يكون لها الحق في أن تعيش في سلام وفي داخل حدود آمنة ومعترف بها . ونسي كسل شيء عن الجزء الاول من المنطوق والذى يشير الى الانسحاب من جميع الاراضي التي احتلتها اسرائيل وفي القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) يذكر انه يتعين علينا ان نتفاوض مع المعتدى تحت ثقل العمد وان والاحتلال . ولكنه نسي ان الجزء الاول في هذا القرار هو وقف اطلاق النار ، والفقرة الثانية أو المادة الثانية ، تشير الى التنفيذ الفورى للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذى يشير الى الانسحاب الكامل ، وان على اسرائيل الا تحصل على ثمار لعدوانها . ان الفقرات التمهيدية للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) واضحة . فهي تدبى الاستيلاء على الاراضي بالقوة . وهذا ما يشير اليه مشروع قرار الدول غير المنحازة فهو يبدأ بالقول : بأن مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، هو المبدأ الذى يجب ان يحكم الجمعية العامة في قراراتها .

ولكن السيد مندوب النظام الصهيوني طلب الدخول في التفاوض ، لماذا اذن تصدرف بصورة بربرية تجاه قرار مجلس الامن الاخير الذى طلب عقد مناقشة حول الموقف في الشرق الاوسط باشتراك كافة الاطراف المعنية ؟ انه يأتي هنا ويقول : " اننا نود التوصل الى حل ، ونود التفاوض " ، ولكنه رفض ذلك القرار الذى اتخذه مجلس الامن منذ ايام قليلة ، والذى يذكر أن مجلس الامن سوف يجرى مناقشة عامة حول قضية الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية باشتراك كافة الاطراف المعنية ، وهذا يعني ايضا ممثلي الشعب الفلسطيني ؟ ولكنه يقول ان بلاده تود التفاوض ولكنه

كما تعلمون ياسيدى الرئيس فان موجات متعاقبة من طائرات الفانتوم المدمرة ، قد أرسلها النظام الصهيوني الى أراضي لبنان وأدت هذه الغارات الى ذبح أكثر من مائة طفل وامرأة ، وأصيب بجراح أكثر من ألف مدني ، وتم تدوير كثير من المنشآت في الاراضي اللبنانية ، وفي معسكرات اللاجئين . هذا نتيجة لان مجلس الامن اتخذ قراره بعقد مناقشة حول الشرق الاوسط .

أما الاجابة الثانية فهي ان اسرائيل قررت أن تقوم بانشاء مزيد من المستعمرات على مرتفعات الجولان ، لان سوريا طلبت فقط عقد مناقشة حول الشرق الاوسط ، قررت اسرائيل أن تقوم بانشاء مزيد من المستعمرات العدوانية على الاراضي التي احتلتها عن طريق العدوان . هذه هي الطريقة التي يفهم بها الممثل الصهيوني عملية المفاوضات ، وهذا هو السلام الذي يود الصهاينة أن يفرضوه علينا .

وأود في الختام ان أقول انني كنت سأعارض حين تم اعطاء الكلمة للمندوب الاسرائيلي ، لاننا بالامس فهمنا من الرئيس ، أن هناك ثمانية متحدثين ، وأن المتحدث الاخير سوف يكون السيد السفير من مدغشقر الذي سيقدم مشروع القرار ، ولكننا لم نود ان نشير الى هذا الاعتراض لانني على ثقة من أن السيد المندوب الاسرائيلي كان سيدكر ما ذكره . وانني على ثقة أنه بعد ان تحدث ، فان التأييد لهذا المشروع سوف يكون أكثر اتساعا . وعليه فانا لم يكن السيد المندوب الاسرائيلي يستحق شكرنا ، فاننا نشكره لانه أمان الاعضاء ، وأمان الامم المتحدة ، وبذلك فقد اقنع هؤلاء الذين لم يقتنعوا بعد عن كيفية فهم اسرائيل للسلام .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن أرفع الجلسة ، أود ان احيطكم علما أن جلسة بعد ظهر اليوم التي تبدأ في الساعة الثالثة ، سوف تستقبل جمهورية سورينام ، وهي دولة جديدة مستقلة . وأود أن أوصي كافة الوفود أن تكون حاضرة ، وأود ان أطلب الى أولئك الذين يتواجدون في القاعة الآن أن يحيطوا أعضاء وفودهم حتى يكون استقبال الدولة الجديدة في حضور أكبر عدد ممكن من الممثلين .

رفعت الجلسة عند الساعة ٣٠ / ١٣